

«التشريعية» توافق على تامين قطعة 10 في خيطان وتحويل القطعتين 3 و4 إلى «الرعاية السكنية»

يسبب عدم توافر المواصفات الهندسية في تصميمها، فضلا عن عشوائية البناء وعدم توافر مقومات البنية الأساسية من مرافق وصرف صحي، ما يوجب نقلهم الى قطعة 3 وقطعة 4 في خيطان الجنوبي واللتين تتسعان لـ 1200 وحدة سكنية.

على اقتراح بشأن المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها، وأقرت اقتراحا بمنح مكافأة تقاعد للمواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة، واقتراحا بإنشاء صندوق سيادي للمتقاعدين، واقتراحا بمنح مكافأة مالية للحاصلين على درجتي الدكتوراه والماجستير، واقتراحا آخر بإضافة مادتين جديدتين إلى القانون 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

من جانب آخر، أشاد النائب محمد الجبري بقرار اللجنة التشريعية البرلمانية اليوم (امس) بالموافقة على اقتراحه في شأن تحويل القطعتين 3-4 بمنطقة خيطان الجنوبية من وزارة المالية الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتأمين قطعة 10 في خيطان.

وأكد في تصريح صحفي ان من شأن تنفيذ هذا القانون حل مشكلة سكان قطعة 10 في خيطان والذين يعانون من عدم صلاحية المباني للسكن، وكثرة العيوب الفنية فيما

أعلن رئيس اللجنة التشريعية النائب مبارك الحريص عن رفض اللجنة طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي في القضية 338/2014 حصر العاصمة، و134/2014 جرح الصالحية لتوافر شبهة الكيدية. وأضاف في تصريح إلى الصحافيين عقب اجتماع اللجنة أمس ان اللجنة أقرت اقتراحا بقانون بإنشاء صندوق صحي للرياضيين، واقتراحا بقانون بتأسيس شركة لتأسيس الشركة الكويتية للتأمين الصحي، واقتراحا بقانون في شأن التامين الصحي للمتقاعدين الكويتيين. وأشار إلى أن اللجنة أقرت اقتراحا بتعديل القانون 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، واقتراحا آخر بإضافة بند برقم 11 إلى المادة 21 من القانون نفسه، لكنها رفضت اقتراحا ثالثا يخص القانون ذاته ويتعلق بإضافة مادة جديدة برقم 28 مكررا إليه.

وقال إن اللجنة وافقت



محمد الجبري



د. عبدالله الطريقي وخبير الصالح وراكان النصف خلال اجتماع اللجنة

قال إن الإيقاف دوليا قادم وسنعود للمربع الأول الطريقي: اللجنة الأولمبية ترفض التعديلات على قانون الرياضة الكويتية



الشيخ سلمان الحمد والشيخ أحمد المنصور أثناء الاجتماع

وموجودا، وهناك من يسعى باستمرار بالتربيع على هيمنة الرياضة في الكويت.

وأعتبر التعديلات الحكومية المقدمة الى اللجنة جوهريه، وتستحق النظر فيها، مبينا أنه سيكون من ضمن المصوتين على هذه التعديلات. وقال إن التقرير سيتم رفعه الى رئيس المجلس خلال اليومين المقبلين، مشيرا الى أن اللجنة انتهت باجتماع اليوم (الجمعة) أمس بالتصويت على التقرير. ورأى الطريقي أن اللجنة الأولمبية جاءت الى الاجتماع بعدم موافقتها على التعديلات بشكل عام، مبينا أنه لو كانت اللجنة الأولمبية حريصة كل الحرص على النشاط الرياضي وعلى سمعة الكويت على تطوير الرياضة الكويتية، لكانت أوضحت على الأقل نوعية المسواد التي تتناقل وتتعرض مع الميثاق الأولمبي، ولكن فوجئنا بأن الاعتراض هو بشكل عام.

وقال: إن رسالة اللجنة الأولمبية وصلت البنا بشكل واضح وهي عدم موافقتهم على التعديلات، وأنه في حال إقرار مجلس الأمة لهذه التعديلات سيكون مقابلها إيقاف النشاط الرياضي.

كشفت رئيسة لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب عبدالله الطريقي رفض اللجنة الأولمبية الكويتية التعديلات على قانون الرياضة الكويتية. وقال الطريقي في تصريح للصحافيين «إن أعضاء اللجنة الأولمبية رفضوا أي تعديلات على أي مادة من مواد القانون، وليس لديهم استعداد لمناقشة أي تعديلات قادمة»، مشيرا إلى أن أعضاء اللجنة الأولمبية ادعوا بأن الوقت غير كاف لدراسة ونظر هذه التعديلات. وأضاف: أما رأي الفتوى والتشريع فقد رأت أن التعديلات المقدمة تتماشى مع الميثاق الأولمبي الدولي، وبالتالي لن يكون هناك تعارض. وتابع: الإحوة في اللجنة الأولمبية صارحونا بأنه سيكون هناك إيقاف دولي وسنرجع الى المربع الأول ونحن كلجنة برلمانية سنترفع هذه التعديلات إلى مجلس الأمة بعد أن تم التصويت عليها وبالتالي سيتحمل المجلس مسؤولية هذه التعديلات والنظر فيها.

وقال الطريقي: قناعتي الشخصية من خلال اطلاعي على هذه التعديلات أرى أنها تخدم الرياضة الكويتية ولا يوجد فيها أي نوع من أنواع التدخل المباشر في الأندية الرياضية.

وأكد الطريقي أن الصراع الرياضي مازال قائما

بأله نستعين .. ثم بحكم

تكميلي أمة 2014

أتشرف بدعوتكم لحضور افتتاح مقركم الانتخابي والمقاهم المفتوح معكم وهفل المضاء المقام على شرفكم .. وذلك مساء اليوم الاثنين 23/6

العنوان: خيطان شمال مستوصف العصيمي

مرشحكم المهندس /حسين علي العتيبي

اللجنة الرجالية: 99209955 - 66044453
اللجنة النسائية: 55310000 - 51188582
@abo_ali90

بالله نستعين .. ثم بحكم

تكميلي أمة 2014

أتشرف بدعوتكم لحضور افتتاح مقركم الانتخابي والمقاهم المفتوح معكم وهفل المضاء المقام على شرفكم .. وذلك مساء اليوم الاثنين 23/6

العنوان: خيطان شمال مستوصف العصيمي

مرشحكم المهندس /حسين علي العتيبي

اللجنة الرجالية: 99209955 - 66044453
اللجنة النسائية: 55310000 - 51188582
@abo_ali90



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس وزراء جمهورية لبنان تمام سلام

الغانم: تعزيز اللحمة الوطنية بين الكويتيين ونرفض الزج بالعامل الديني والمذهبي في الصراعات السياسية

وقال الغانم في ظل التوترات السياسية الإقليمية الحالية نرفض الزج بالعامل الديني والمذهبي في تلك الصراعات السياسية كما نرفض استهداف الرموز الدينية والروحية لأي طائفة أو مذهب كان، مؤكدا الاحترام لكل الرموز الدينية لجميع الطوائف.

من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس رئيس الخرينج، وأمين سر مجلس

وزراء الجمهورية اللبنانية الشقيقة تمام سلام والوفد المرافق له الذي يقوم بزيارة رسمية للبلاد. وجرى خلال اللقاء التباحث حول تطورات الأوضاع في لبنان وآخر المستجدات الإقليمية والدولية، خاصة الأوضاع في سورية والعراق. وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج، وأمين سر مجلس

صراع يقوم على إثارة الغرائز المذهبية والطائفية والعرقية. وأشار الى ان تلك الوحدة المجتمعية المترسخة عبر التاريخ الكويتي كانت دائما السبب الأكبر في تجنب الكويت آثار الصراعات والتوترات الإقليمية فالكويت قيادة وشعبا كانت على الدوام حكيمة وناضحة في تعاملها مع الأحداث الخارجية.

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أهمية تعزيز اللحمة الوطنية بين الكويتيين وترسيخ وحدتهم الوطنية في ظل الظروف الإقليمية المتوترة في المنطقة وما يصحبها من شحن طائفي ومذهبي مقبت. وقال الغانم في تصريح صحافي إن الكويتيين كانوا على الدوام حريصين على وحدتهم وعلى النأي بالوطن عن أي استقطاب

يتم استقطاع 2,5% من الراتب الأساسي والعلاوات وتدفع الحكومة 5% الصانع: «نهاية الخدمة بواقع 18 شهرا ليستحق الموظف الكويتي ما بين 18 ألف دينار حدا أدنى و27 ألفا حدا أقصى

مباشرة أعمالها. وتمنح مكافأة نهاية الخدمة بما يعادل مرتب شهر من المرتب الخاضع لقانون التامينات الاجتماعية عن كل سنة خدمة حيث أقصى لا يزيد على 24 شهر. الحكومة تحفظهم البدني على الاقتراحين الأول والثاني انطلاقا من اعتبارات مالية وتكلفة باهظة قد تتحملها الدولة.

وحرصا من اللجنة على الخروج بمقترح يعالج التفاوت وعدم المساواة بين القوى العاملة لموظفي الدولة، فقد استفسرت عن الأجهزة والوزارات التي تقرر لوظفيتها ميزة مكافأة نهاية الخدمة، حيث ورد رد ديوان الخدمة المدنية منضما ان هناك 15 جهة من اصل 56 جهة يتقاضى موظفوها مكافأة نهاية خدمة هذا بخلاف جهات أخرى تقرر لهم تلك الميزة وفقا لأنظمتها الخاصة كالآتي:



جمال العمر



يعقوب الصانع

9 - قياديون الهيئة العامة لمكافحة الفساد بمنحون في نهاية الخدمة - مكافأة نهاية خدمة لمن أفضى منهم 4 سنوات خدمة كحد أدنى في الهيئة وذلك بواقع راتب شامل عن شهر مقابل كل سنة من سنوات الخدمة بالهيئة ويحد أقصى 120000 دينار لأمين عام الهيئة 100000 دينار للأمين المساعد بالهيئة العامة لمكافحة الفساد في نهاية خدمتهم - مكافأة نهاية خدمة لمن أفضى منهم 30 سنة خدمة منها 15 سنة خدمة في الهيئة بواقع راتب شامل عن اثني عشر شهرا ويحد أقصى 60000 دينار.

أعضاء الهيئة التدريسية المساندة بمركز اللغات والمدرسون المساعدون الكويتيون بجامعة الكويت بمنحون في نهاية الخدمة مكافأة استحقاق بما يعادل مرتبا شاملا لسنة واحدة بشرط أن يكون العضو قد وصل الى الدرجة 1 من مجموعة الوظائف العامة وأن يكون قد مضى على خدمته سنة بالنسبة للذكور، و25 سنة بالنسبة للإناث، وأن يكون قد حصل في كل من سنتين الأخيرتين على تقرير ممتاز.

له والمقدم من السادة الأعضاء: خليل إبراهيم الصالح، صالح احمد عاشور، عبدالله البراهيم التميمي، سعدون حماد العتيبي، كامل محمود العوضي. الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 32 مكررا إلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، والمقدم من السادة الأعضاء: محمد طنا العززي، صالح احمد عاشور، سعدون حماد العتيبي، طلال سعد السهلي.

الإطلاق. 2 - 86,3% يرون انه يجب على الدولة إقرار نظام موحد لمكافأة نهاية الخدمة في كل قطاعات الدولة - مع العلم بأن نسبة 40% منهم يحصلون على مكافأة نهاية خدمة - وهذا مؤشر لافت للنظر يجب أخذه بالاعتبار.

3 - أما فيما يتعلق بمساهمة الموظف بنسبة بسيطة من راتبه في مكافأة نهاية الخدمة، فقد كانت نسبة المؤيدين لهذا المقترح 47% ويرجع عدم موافقة نصف العينة تقريبا إلى شعورهم بعدم الإنصاف والعدالة، فهناك شريحة كبيرة تحصل على المكافأة دون استقطاع أو مساهمة منهم، ولهذا نجد أن نسبة كبيرة من الموظفين ترفض المساهمة من هذا المنطلق.

وفي ضوء هذه النتائج أمكن اللجنة أن تتوصل إلى مشروع توافقي مع الحكومة بعد دراسة التكلفة المالية لكل السيناريوهات المعروضة، ويقوم المشروع على إنشاء صندوق خاص لمكافآت نهاية الخدمة المؤسسة وتستثمر أمواله يساهم فيه المؤمن عليهم بأشراك شهري بواقع 2,5% من المرتب الأساسي والعلاوات الاجتماعية وتدفع الحكومة عنه نسبة 5% ويستحق المؤمن عليه عند نهاية الخدمة لأسباب الواردة في المشروع بواقع 18 شهرا بحد أقصى 27 ألف دينار ويحد أدنى 18 ألف دينار.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأشار إلى أن الكلفة الأولية للقانونون تبلغ 36,5 مليون دينار تدفعها الخزنة العامة في البداية، فما تستفيد الدولة بعد ذلك من توحيد هذه المكافأة.

4 - اقتراح بقانون في شأن نظام مكافأة نهاية الخدمة المقترح 47% ويرجع عدم موافقة نصف العينة تقريبا إلى شعورهم بعدم الإنصاف والعدالة، فهناك شريحة كبيرة تحصل على المكافأة دون استقطاع أو مساهمة منهم، ولهذا نجد أن نسبة كبيرة من الموظفين ترفض المساهمة من هذا المنطلق.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأشار إلى أن الكلفة الأولية للقانونون تبلغ 36,5 مليون دينار تدفعها الخزنة العامة في البداية، فما تستفيد الدولة بعد ذلك من توحيد هذه المكافأة.

وقال إن اللجنة تعكف على توحيد سلم الرواتب والبدل الاستراتيجي، كما أن اللجنة تراعى في دراسة الأمور المالية ارتفاع التضخم السنوي للدينار الكويتي، وأوضح أن الحكومة طلبت أن تكون المكافأة 15 شهرا إلا أن اللجنة اصرت على 18 شهرا وتطلعت إلى توافق حكومي لدى طرح القانون للتصويت في المجلس.

وبين أن اللجنة ارتأت عدم التصادم مع الحكومة التي تحفظت على شمول العاملين في القطاع الخاص بالقانونون الجديد انطلاقا من وجود قانون العمل الأهلي الذي ينظم مكافأة تلك الخدمة للعاملين في القطاع الخاص.

وقال إن اللجنة تعكف على توحيد سلم الرواتب والبدل الاستراتيجي، كما أن اللجنة تراعى في دراسة الأمور المالية ارتفاع التضخم السنوي للدينار الكويتي، وأوضح أن الحكومة طلبت أن تكون المكافأة 15 شهرا إلا أن اللجنة اصرت على 18 شهرا وتطلعت إلى توافق حكومي لدى طرح القانون للتصويت في المجلس.

وقال إن اللجنة تعكف على توحيد سلم الرواتب والبدل الاستراتيجي، كما أن اللجنة تراعى في دراسة الأمور المالية ارتفاع التضخم السنوي للدينار الكويتي، وأوضح أن الحكومة طلبت أن تكون المكافأة 15 شهرا إلا أن اللجنة اصرت على 18 شهرا وتطلعت إلى توافق حكومي لدى طرح القانون للتصويت في المجلس.

وقال إن اللجنة تعكف على توحيد سلم الرواتب والبدل الاستراتيجي، كما أن اللجنة تراعى في دراسة الأمور المالية ارتفاع التضخم السنوي للدينار الكويتي، وأوضح أن الحكومة طلبت أن تكون المكافأة 15 شهرا إلا أن اللجنة اصرت على 18 شهرا وتطلعت إلى توافق حكومي لدى طرح القانون للتصويت في المجلس.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.

وأيضا سيرى المشروع الثور في دور الانعقاد الحالي والقانون بصورته التي توصلت إليه اللجنة يعزز بالفعل من روح التكامل الاجتماعي ويضمن العيشة الكريمة للمتقاعد وأسرتة والمعاملة المنصفة لجميع الموظفين دون تمييز.